E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

المجلد 8/ العدد 32 (سبتمبر 2026)
Vol : 8 / N° : 32 (September 2026)

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies

Moroccan Efforts to Integrate Migrants from Sub-Saharan Africa Within the Social Fabric

Aarab Najiha[1]; Haytoumi Mohamed[2]

[1] PhD Researcher in Sociology at the Faculty of Letters and Humanities, Abdelmalek Essaadi University Tetouan

[2] Professor-researcher at the Faculty of Letters and Humanities, Abdelmalek Essaadi University Tetouan

Email1 : najihaaarabe@gmail.com

Email2 : m.haytoumi@uae.ac.ma

1:0009-0006-1721-3979

Received	Accepted	Published
07/09/2026	19/09/2026	30/09/2026

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.111-126

Aarab Najiha; Haytoumi Mohamed (2026) , Moroccan Efforts to Integrate Migrants from Sub_Saharan Africa Within the Social Fabric. Journal of Strategic and Military Studies,, volume 8 (issue32), pp : 111- 126.

Abstract

The aim of the present article is to shed light on Morocco's endeavors to facilitate the integration of Sub-Saharan migrants into Moroccan society through a range of legal provisions and legislation designed to help migrants integrate positively within the social tissue. As integral part of Moroccan society today, migrants from sub-Saharan Africa are and should therefore enjoy all crucial rights. From this point of view, this article provides an opportunity to examine the reality of sub-Saharan migrants within Moroccan society, in the context of Morocco's efforts to support the integration of such population segment.

Deliberately we sought to combine an analysis in this work of certain Moroccan laws that constitutes part of the country's policy for managing African migration with the concept of social integration as a priority that Morocco aims to achieve through various public policies and programs which take into account the human dimension of migration.

We fundamentally concluded that the integration of sub-Saharan Africans into Moroccan social underlying structure presents numerous challenges, including constraints linked to the migrants themselves and others related to the new (Moroccan) social environment. Moreover, achieving successful integration for these migrants depends totally on the pace of their participation in various social activities.

Keywords: Migrants/ Integration/ Social fabric/ Sub-Saharan Africans/ Maroccan society.

© 2026, Aarab & Haytoumi, licensee Democratic Arab Center. This article is published under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0), which permits non-commercial use of the material, appropriate credit, and indication if changes in the material were made. You can copy and redistribute the material in any medium or format as well as remix, transform, and build upon the material, provided the original work is properly cited.

مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية
Journal of Strategic and Military Studies
المجلد 8/ العدد 32 (سبتمبر 2026)
Vol : 8 / N° : 32 (September 2026)
E - ISSN 2626-093X
https://journalofstrategicandmilitarystudies.de/

مجهودات المغرب في اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي

أعراب نجيحة؛[1] حيتومي محمد[2]

[1] طالبة باحثة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان

[2] أستاذ باحث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد المالك السعدي تطوان

الايميل1: najihaaarabe@gmail.com

الايميل 2:m.haytoumi@uae.ac.ma

حساب 1: 3979-1721-0006-0009

تاريخ الاستلام	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2026/09/07	2026/09/19	2026/09/30

DOI: https://doi.org/10.63939/JSMS.2026-Vol8.N32.111-126

للاقتباس: *أعراب نجيحة؛ حيتومي محمد (2026). مجهودات المغرب في اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، رقم المجلد 08* (العدد 32)، ص ص: 111- 126.

ملخص

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء، على المجهودات التي يبذلها المغرب في سبيل تيسر اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، من خلال مجموعة من البنود والتشريعات القانونية الرامية إلى مساعدة المهاجرين على الاندماج بشكل إيجابي في النسيج الاجتماعي. فالمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء يشكلون اليوم جزء لا يتجزأ من المجتمع المغربي في كليته، وبالتالي ينبغي أن يتمتعوا بكافة الحقوق الأساسية. ومن هذا المنطلق يتيح هذا المقال فرصة لقراءة واقع المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في قلب المجتمع المغربي في سياق مجهودات المغرب في مساعدة هذه الشريحة على الاندماج.

عمدنا في هذا العمل على المزاوجة بين قراءة بعض القوانين المغربية المدرجة ضمن سياسة تدبير المغرب لموضوع هجرة الأفارقة، مع استحضار مفهوم الاندماج الاجتماعي كأولوية يسعى المغرب إلى تحقيقه عبر مختلف السياسات والبرامج العمومية التي تراعي البعد الإنساني في ملف الهجرة.

توصلنا في النهاية إلى أن اندماج أفارق جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي المغربي، يطرح تحديات بالجملة؛ منها عوائق مرتبطة بالمهاجرين أنفسهم، ومنها عوائق ترتبط بالوسط الاجتماعي الجديد (المغربي)، فضلا عن أن تحقيق الاندماج الناجح لهؤلاء المهاجرين رهين بمدى انخراطهم في مختلف الأنشطة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المهاجرون، الاندماج، النسيج الاجتماعي، أفارقة جنوب الصحراء، المجتمع المغربي.

©2026، أعراب & حيتومي، الجهة المرخص لها: المركز الديمقراطي العربي.
نُشرت هذه المقالة البحثية وفقًا لشروط Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0).
تسمح هذه الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.

مقدمة

تعد الهجرة من الموضوعات التي كثر الحديث عنها والاهتمام بها، إذ لم تعد ظاهرة طبيعية كما كانت في الماضي، أي مرتبطة بعوامل طبيعية تؤدي بالفرد إلى تغير مجال إقامته، بل أضحت ظاهرة اجتماعية، سياسية واقتصادية جد معقدة، تؤثر على كافة مجالات الحياة الاجتماعية، مما يقتضي مقاربة شاملة لمعالجة ظاهرة الهجرة في عموميتها. خاصة أمام التحول التكنولوجي الذي يشهده العالم، حيث بات بإمكان المهاجر الانفتاح على عوالم عديدة، دون الاضطرار إلى التنقل لمعرفة ما يقع في الضفة الأخرى، إنما من خلال كتابة بعض الكلمات المفتاحية على مواقع التواصل الاجتماعي يمكن لك أن تعرف العالم الآخر وماذا يحدث فيه، وبالتالي يمكن لنا القول بأن التكنولوجيا أدت إلى تسهيل الطريق أمام المهاجر للوصول للعالم الآخر، من خلال الترويج للعديد من الأفكار عبر وسائل التواصل الاجتماعي المحفزة على اكتشاف الضفة الأخرى، وهو ما يحفز فئة عريضة من المجتمع على التفكير في الهجرة.

تبين احصائيات العالم ارتفاع عدد المهاجرين على المستوى الدولي، إذ تشير احصائيات المنظمة الدولية للهجرة خلال سنة 2019 "أن عدد المهاجرين الدوليين بلغ 272 مليون مهاجر أي بنسبة 3,5 فالمائة من مجموع سكان العالم" (المنظمة الدولية للهجرة، 2020، ص 2) قد يبدو هذا الرقم بسيط جدا، لكن الاحصائيات التي جاءت بعد هذه السنة تؤكد مدى ارتفاع المهاجرين على مستوى العالم، مما يتطلب تعاونا مستمرا للحد من الهجرة غير النظامية من جهة، وتحسين طرق تدبير الهجرة النظامية من جهة ثانية.

إن المغرب بدوره لم يخرج من دائرة الدول التي تستقبل أعداد مهمة من المهاجرين، فقد تحول في الآونة الأخيرة من محطة عبور إلى بلد استقرار وإقامة للعديد من المهاجرين من مختلف الدول، فالمغرب يعد بلدا ينعم بالاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي، مما يحفز المهاجرين على الاستقرار فيه، خاصة الذين يفرون من الحروب والأزمات الاقتصادية.

إن تحول المغرب من منطقة عبور إلى بلد استقرار جاء نتيجة اتخاذ الاتحاد الأروبي لاسيما اسبانيا، العديد من الإجراءات التي عملت على اغلاق الحدود للحد من أعداد المهاجرين الذين يصلون إلى اسبانيا والاتحاد الاروبي عامة عن طريق المغرب عبر سبتة ومليلية بالتحديد. وبالتالي هذا الإجراء فرض على العديد من المهاجرين الذين جاؤوا إلى المغرب بنية الهجرة إلى اروبا، الاستقرار في المغرب بعد فشل محاولتهم في تحقيق حلم العبور للضفة الاروبية. هذا الواقع فرض على المغرب اتخاذ مجموعة من التدابير لمحاولة ادماج هؤلاء المهاجرين في المجتمع المغربي بغية تجاوز الصراعات التي قد تنشأ بين المواطنين الأصلين والمهاجرين، خاصة القادمين من جنوب الصحراء. لقد تم التأكيد على ضرورة الاهتمام بقضية المهاجرين في المجتمع المغربي بداية بإصدار قانون 02 03 المعني بالهجرة غير الشرعية وبإقامة الأجانب في المغرب، مرورا بدستور 2011 الذي من خلاله تم التأكيد على أهمية اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي المغربي. كما تم وضع الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء خلال 2014 كإجراء ثالث، حيث قدر عدد المهاجرين خلال هذه الفترة بنحو 40 ألف مهاجر.

يبدو من الواضح أن مسألة الهجرة الافريقية من جنوب الصحراء تحديدا، من الهجرات المعقدة والمركبة التي تخلف أثرا كبيرا على مستوى بلدان الاستقبال تحديدا، وذلك نظرا لوجود عناصر وعوامل عديدة تتحكم في انتاج هذه الهجرات، فإلى جانب الحروب والاضطهاد الذي يتعرض له المهاجرون، نجد هناك قضايا أخرى متعلقة بالتميز العنصري وتعريض المهاجرين

أنفسهم للخطر من خلال الهجرة غير النظامية. فالتحديات القانونية والاجتماعية توجد على قائمة الاكراهات التي تواجه المهاجر أثناء الانتقال للاستقرار في مجال جديد، مما يطرح اشكالية الاندماج بقوة في محاولة المهاجرين الانخراط في الحياة الاجتماعية للبلد الجديد. فالرهان الحقيقي الذي يواجهه المغرب في إطار التعامل مع المهاجرين، هو في واقع الأمر مسألة الاندماج كمحطة أساسية وأولى في محاولة خلق توازن بين المهاجرين القادمين في الغالب من جنوب الصحراء وبين المواطنين، وفي ذلك محاولة القضاء على الخطابات العنصرية التي يتم الترويج لها في غالبية الأحيان عبر منصات رقمية أو غيرها من الوسائل، مقابل التشجيع على مبدأ التعايش والسلم والتسامح.

على اعتبار أن المغرب ينهج سياسة الاندماج الاجتماعي، ضمن مقاربة إنسانية شاملة تراعي حقوق المهاجرين، فإن هذا يدفعنا نحو التساؤل؛ عن ماهي أهم السياسات المتبعة من طرف المغرب فيما يتعلق بإندماج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي؟ وإلى أي حد نجحت هذه السياسات في تحقيق الاندماج المراد لهؤلاء المهاجرين ضمن النسيج الاجتماعي المغربي؟ وما أهم دلالات الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من منظور سوسيولوجي وظيفي؟

1. مفهوم الاندماج الاجتماعي

يكتسي مفهوم الاندماج أهمية بالغة في موضوع الهجرة، إذ أن الهم الشاغل بالنسبة للفاعلين والمسؤولين عن ملفات الهجرة هو البحث عن السبل الممكنة لتحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين، إنه اندماج يشمل مجموعة من الجوانب المتداخلة ذات الطابع السياسي، الاقتصادي، الثقافي ...، مما يجعل سيرورة اندماج المهاجر في بلد الاستقبال تتطلب وقتا وجهدا من طرف المهاجر، عبر السعي إلى تقبل المحيط الجديد والمشاركة إلى جانب المواطنين الأصلين في أنشطة الحياة الاجتماعية. ومن هذا المنطلق تتعدد التعريفات المقدمة لمفهوم الاندماج الاجتماعي باعتباره الإطار العام الذي يضم باقي أصناف الاندماج المرتبطة بقطاعات فرعية. ومن بين التعريفات التي يمكن استحضارها مايلي:

أولا: يحيل مفهوم الاندماج الاجتماعي إلى" العملية الاجتماعية التي تمكن الأفراد من الانصهار في مجتمعاتهم، افقيا بتمثل قيمها، عاداتها، وانماط عيشها، وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز انتسابهم لمؤسسة الدولة وتوطد ولاءهم لها" (فوشان، ص 33).

ثانيا: يقصد بالاندماج من الناحية السوسيولوجية " السيرورة الاثنولوجيا التي تمكن شخصا أو مجموعة من الأشخاص من التقارب والتحول إلى أعضاء في مجموعة أكبر وأوسع، عبر تبني قيم نظامها الاجتماعي وقواعده"، (مالكي، 2013، ص 5).

ثالثا: حسب انتوني غيدنز" الاندماج هو مجموعة من عملية التبادل على مستوى الأفعال والسلوكيات التي تحدث بين الفاعلين والجماعات التي يرتبطون فيما بينهم بعلاقات حرة وفي نفس الوقت تكون خاضعة وتفرض عليهم معايير وقيم تحولهم لتبعية وخضوع للمجتمع" (ميلودي ، 2024، ص 5).

بوجه عام؛ يمكن القول بأن الاندماج الاجتماعي يتطلب تدخل فاعلين أساسيان، من جهة لابد من تضافر جهود المؤسسات والفاعلين المسؤولين عن الهجرة وتداعياتها، ومن ناحية أخرى لابد للمهاجر القيام بجملة من الخطوات والإجراءات

التي من شأنها أن تساعده على الانخراط بشكل فعال في البيئة الجديدة، من خلال بناء علاقات اجتماعية مع مختلف شرائح بلد الاستقبال، والمشاركة الفعالة في الأنشطة والملتقيات التي تخصص للمهاجرين قصد تعريفهم بثقافة البلد الجديد.

وبالتالي فعملية الاندماج الاجتماعي، رغم ما تحمله من دلالة واضحة، توحي بأن المهاجر هو الذي يتحمل المسؤولية الأكبر في بذل الجهد للاندماج الاجتماعي في المجتمع، إلا أن ذلك لا يلغي دور المؤسسات والفاعلين في ميدان الهجرة في تيسير سبل هذا الاندماج.

2. هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء للمغرب كمشكل اجتماعي

شكل استقرار المهاجرين من جنوب الصحراء على الأراضي المغربية مشكل اجتماعي حقيقي، واجها الدولة والمجتمع المغربي عامة، هذه الهجرة التي تراوحت بين اتخاذ المغرب كنقطة عبور إلى اروبا وبين اتخاذه كمنطقة استقرار دائمة، مما أفضى إلى بروز مشاكل اجتماعية بالجملة، أثرت على مناحي اجتماعية متعددة، كما زحزحت النظام العام في عدد من المدن التي تشهد توافد أعداد مهمة من المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء.

إن ملف هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء للمغرب لا يمكن قراءته بمعزل عن سياقات اجتماعية، اقتصادية وسياسية، فالفقر والنزاعات والحروب كانت دائما دافعا رئيسيا يدفع بعدد من الأفراد إلى التنقل خارج بلدانهم الأصلية بحثا عن ظروف جديدة تمكنهم من تحقيق متطلبات العيش الكريم، حيث "يعبر سنويا من بلدان افريقيا جنوب الصحراء بين 65000 و120000 مهاجر في طريقهم إلى أروبا" (ابن الشيخ، 2022، ص 3)، هذا الرقم يعد مؤشرا واضحا على هشاشة الأوضاع التي يعيش فيها المهاجرين في بلدانهم الأصلية (افريقيا جنوب الصحراء) مما يدفع بهم إلى اتخاذ قرار الهجرة أملا في مستقبل أفضل. وعليه فالمغرب لطالما كان أرض سلام وأمان، يرحب بالجميع ويتيح فرصا للقادمين من الدول الافريقية ليصبحوا جزءا من المجتمع المغربي؛ سواء لأولئك الذين فرضت عليهم الظروف الاستقرار في المغرب بعد فشل محاولة عبورهم إلى أوربا، أو أولئك الذين اختاروا منذ البداية المغرب أرضا للاستقرار.

إن تواجد الأفارقة من جنوب الصحراء على الأراضي المغربية لم يكن حدثا عابرا على المستوى الاجتماعي، بل تصاعدت في مدن عديدة خطابات الكراهية والعنف أمام خروج هذه الفئة (المهاجرين) للشارع للمطالبة بحقهم في العيش الكريم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع المغربي. مما طرح مشاكل اجتماعية بالجملة، ففي الوقت الذي يحاول المهاجرين من جنوب الصحراء الحصول على مشروعية استقرارهم في المجتمع المغربي، يصطدمون بواقع اجتماعي مليء بالعراقيل، أولها باعتبارهم فئة منبوذة في النسيج الاجتماعي من طرف فئة عريضة من المواطنين المغاربة، هذا ما نصادفه في حالات كثيرة في الشارع العام، في الفضاءات العمومية حيث يبرز الصراع الاجتماعي القائم على العنصرية والنظرة الدونية في فضاءات اجتماعية تلتقي فيه التناقضات على اختلاف أشكالها. إن ما يتعرض له المهاجرين من جنوب الصحراء من عنصرية وتعامل دوني له ارتباط بسلسلة من التمثلات الاجتماعية التي ترسخت في عقول بعض المغاربة وهي مرتبطة أساسا بالآخر "الأسود"، أي التميز المؤسس على العرق، "فمن الصور النمطية السلبية التي ترسخت منذ عقود في مخيال الأفراد حول الآخر *الأسود* الوافد من افريقيا جنوب الصحراء بالتحديد، والتي لازالت تطارد المهاجرين الجدد في حياتهم اليومية بالمغرب، اقتران صورتهم بأعمال اللصوصية والخوف والترهيب" (أيت تكنتا، 2021، ص 92). إن هذه الصور النمطية هي المسؤولة عن تصرفات وردود فعل بعض المواطنين

المغاربة اتجاه أفارقة جنوب الصحراء، هي صور ترسخت في المخيال الشعبي لعقود من الزمن؛ فاستمرارية هذه الصور النمطية السلبية تجاه المهاجرين يشكل إعاقة لعملية الاندماج الاجتماعي لهؤلاء المهاجرين في قلب المجتمع المغربي.

السياق العام لاعتبار هجرة الأفارقة من جنوب الصحراء كمشكل اجتماعي، له صلة بمحددات اجتماعية واقتصادية متعلقة بتوفير الشروط السوسيواقتصادية لاحتضان المغرب عدد من المهاجرين حسب خصوصية كل مجال جغرافي، ففي ظل غياب هذه الشروط الموضوعية نكون أمام حالة من الفوضى الاجتماعية، نتيجة غياب الاستعداد اللازم لتوافد المهاجرين على مجال ما، وفي ظل هذه الوضعية تبرز مشاكل اجتماعية مرتبطة بتدبير الفضاء العام المشترك، الاستفادة من الخدمات الأساسية ولاسيما الصحية، والتنافس على الموارد الأساسية.

لقد أضحى المهاجرين من جنوب الصحراء في قلب المجتمع المغربي جزءا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي العام، يتفاعلون مع المحيط الخارجي ويساهمون في تشكيل الرأي العام، لقد أضحوا بدورهم فاعلين في المجتمع.

3. السياسات المغربية الرامية إلى تيسير اندماج المهاجرين من جنوب الصحراء

نتيجة تحول المغرب من بلد عبور إلى بلد استقرار للمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، اتخذ المغرب جملة من التدابير الرامية إلى مساعدة هؤلاء المهاجرين للانخراط بشكل فعال وايجابي في الحياة الاجتماعية. لقد شكل حضور المهاجرين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي مشكل اجتماعي حقيقي بالنسبة للعديد من المواطنين الذين كانوا ينظرون لهذه الفئة بنظرة احتقار وعنصرية، رافضين بشكل قطعي وجودهم في المغرب، ومن جهة أخرى نجد فئة أخرى ترحب بقدوم هؤلاء المهاجرين وتعتبر وجودهم مسألة عادية تفترض التعايش والسلم. وفي خضم هذا التناقض الحاصل بين من يرحب بقدوم أفارقة جنوب الصحراء للمغرب وبين رافضين لهم، كان لابد على المغرب القيام بمجموعة من الخطوات التي من خلالها سوف يحدد الوضعية القانونية والاجتماعية لهذه الفئة؛ وأول ما قام به هو صياغة قانون 02 03 المتعلق بالأجانب الموجودين على التراب الوطني، وقد عزز هذا القانون بجملة من التشريعات القانونية الأخرى؛ إنها خطوة أساسية الهدف منها توفير الظروف والشروط الاجتماعية المناسبة لاستقرار هؤلاء المهاجرين من جنوب الصحراء في بيئة اجتماعية تراعي خصوصية وحاجيات هذه الفئة.

1.3 القانون 02 .03

شكلت الهجرة خلال الآونة الأخيرة قضية مهمة بالنسبة للمغرب أمام ارتفاع حالات الأجانب بما فيهم المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، فالحفاظ على النظام العام للمغرب يمثل إحدى التحديات الكبرى التي كانت تدفع بالمغرب نحو اتخاذ تدابير مدروسة بشأن ملف الهجرة.

واستجابة للحاجة الاجتماعية المتمثلة في ضرورة إيجاد حلول فعالة لدخول الأجانب والمهاجرين للمغرب، قام المغرب بوضع قانون 02 03 (وزارة العدل، 2003) المتعلق بدخول الأجانب للمغرب وبالهجرة غير الشرعية، كخطوة أولى في مجال الهجرة، الغرض منها تحديد الكيفية التي يدخل بها الأجانب إلى المغرب والتفصيل في القوانين التي تحدد للأجانب والمهاجرين غير

الشرعيين ما لهم وما عليهم. إن هذا القانون يحدد الوضعية القانونية للتواجد على التراب المغربي بالنسبة للأجانب والمهاجرين غير الشرعيين بالدرجة الأولى.

يحدد القانون مجموعة من الشروط والقواعد العامة التي تنضم إقامة الأجانب بالمغرب، ومن بينها ما يتعلق بمنح بطاقة التسجيل والإقامة للأجانب؛ إذ يتم اختيار المهاجرين والأجانب الذين تمنح لهم هذه الوثائق بعناية كبيرة، حفاظا على الأمن الاجتماعي.

يهدف هذا القانون إلى بلورة رؤية واضحة في مجال تعامل المغرب مع الأجانب والمهاجرين غير النظاميين، وفق مقاربة إنسانية تحترم حقوق المهاجر والأجنبي باعتباره إنسان قبل كل شيء، فالمغرب كان حارصا منذ بداية الانخراط في القضايا المتعلقة بالهجرة على ضرورة التزامه بتبني فكرة الحفاظ على كرامة الانسان بغض النظر عن أصوله، جنسيته وانتماءه ووضعه القانوني.

2.3 دستور2011 وإدماج المهاجرين

يمثل دستور 2011 (الجريدة الرسمية، 2011) نقلة نوعية في التنظيم المغربي، على مستوى كافة المجالات المرتبطة بالحياة الاجتماعية، فكما أنه جاء بمجموعة من المقترحات والتشريعات المتعلقة بحقوق المواطنين المغاربة، فإنه على الجهة الأخرى لم يغفل الاعتراف بالحقوق العامة للأجانب والمهاجرين وذلك طبقا لما تنص عليه القوانين الدولية التي سعت منذ عقود إلى صياغة القوانين والقواعد القانونية الجاري بها العمل في ميدان الأجانب والمهاجرين بشكل عام.

لقد نص الفصل 30 من الدستور في فقرته الثالثة على أنه: "...يتمتع الأجانب بالحريات الأساسية المعترف بها للمواطنات والمواطنين المغاربة، وفق القانون"، مضيفا في الفقرة الموالية على أنه "يمكن للأجانب المقيمين بالمغرب المشاركة في الانتخابات المحلية بمقتضى القانون أو تطبيقا لاتفاقيات دولية أو ممارسات المعاملة بالمثل"، كما نصت الفقر ة الأخيرة من نفس الفصل على أنه "يحدد القانون شروط تسليم الأشخاص المتابعين أو المدانين لدول أجنبية، وكذا شروط منح حق اللجوء" (الجريدة الرسمية، 2011، ص 24 /25).

لقد نص الدستور بشكل صريح على ضرورة توفير الحاجيات الضرورية للمهاجرين والأجانب بما في ذلك السكن اللائق والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما عمل على الدعوة لمحاربة كافة أشكال التميز العنصري والقضاء على الخطابات التي تروج حول التعصب واستخدام العنف في التعامل مع الأجانب والمهاجرين، وعليه قد مثل الدستور باعتباره وثيقة قانونية تشريعية خطوة رئيسية، ترمي إلى ضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين بما يتوافق مع متطلبات العيش الكريم. فالإنسان في الدستور المغربي أولوية لا يمكن الاستهانة به وفق أي ظرف، وبذلك ينبغي صيانة حقوقه وتجنب جميع الوسائل والطرق التي قد تؤدي إلى الحاق الأذى بهذا الانسان سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

3.3 الاستر اتيجية الوطنية للهجرة واللجوء

جاءت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء تأكيدا على ما ورد في مضامين دستور 2011 وقانون الأجانب والهجرة غير الشرعية 02 03 الذي أولى أهمية بالغة لحقوق الأجانب وحرياتهم، فعملية اندماج المهاجرين بغض النظر عن أصولهم كانت هي الغاية من كل التشريعات الوطنية، وأفارقة جنوب الصحراء كانوا جزء من هذه القوانين التي صاغها المغرب عبر مراحل.

قام المغرب بإصدار الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء (المملكة المغربية، 2014) التي تروم إلى تسهيل اندماج المهاجرين النظاميين في المجتمع، بناء على مقاربة إنسانية تراعي حقوق هؤلاء المهاجرين، خاصة القادمين من جنوب الصحراء على اعتبار أنهم شكلوا النسبة الأكبر من حيث جنسية أكثر المهاجرين استقرارا بالمغرب.

طموح المغرب من خلال وضع الاستراتيجية هو تحسين تدبير تدفقات الهجرة على المستوى الوطني، وهو ما ترجم في مجموعة من الأنشطة والخطوات التي استهدفت مجالات متعددة من الحياة الاجتماعية، ومنها مايلي:

مجال التربية والتكوين: تؤكد الاستراتيجية على ضرورة استفادة المهاجرين من نفس الحقوق التي يتمتع بها المغاربة، عن طريق الحصول على التعليم الجيد والتدريب المهني ومكافحة كافة أشكال التميز العنصري في المدارس، كما أنها تعمل على تنفيذ أحكام قانون الاطار 51.17 المتعلق بفتح المدارس المغربية في وجه أطفال المهاجرين، وفي الموسم الدراسي ما بين 2019 _2020 استفادت 11 جمعية مغربية من دعم الوزارة لتنظيم دورات دعم لفائدة أطفال المهاجرين، فضلا عن ان الدولة المغربية قامت عام 2017 بتقديم برنامج لصالح أطفال المهاجرين الذين تتراوح أعمارهم ما بين أربعة وستة سنوات لضمان اندماجهم بشكل أفضل في مجال التعليم، كما هو الشأن بالنسبة لأبناء المواطنين المغاربة فإن أبناء المهاجرين بدورهم يستفيدون من المبادرة الملكية " مليون محفظة " إذ مكنت هذه المبادرة من استفادة 617 تلميذ مهاجر في موسم 2019 _2020.

انطلاقا من هنا يتضح بأن أبناء المهاجرين بدورهم يستفيدون من مختلف الخدمات المتاحة لأبناء المغاربة في مجال التعليم، مما يساعدهم على الاندماج في المجال التعليمي.

- مجال الصحة: توفير الحق في الولوج لمختلف الخدمات الصحية لجميع فئات المهاجرين، وضمان الحق في السكن اللائق؛ في إطار تبني المغرب المقاربة الإنسانية الشاملة التي تضع الحق في جودة الحياة فوق كل اعتبار. بالموازاة مع ذلك تعمل الاستراتيجية على فتح المجال أمام فئات المهاجرين من أجل الاستفادة من البرامج والأنشطة التي تتاح للمواطنين المغاربة، فضلا عن أن الاستراتيجية تطمح إلى فتح المجال أمام المهاجرين واللاجئين للاستفادة من التأمين الصحي الاجباري.
- مجال الرياضة: قام المغرب بمحاولة ادماج المهاجرين في النوادي الرياضية والانخراط في الجمعيات الرياضية، وهو ما يساهم في اندماجهم على الصعيد الرياضي.
- مجال الثقافة: بالنظر إلى مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، يتبين بأنها تدعم بشكل رئيسي احترام ثقافة المهاجرين والأجانب الوافدين على المغرب، ضمن مقاربة إنسانية تؤمن بمبادئ التعايش والانفتاح على الآخر المختلف. إنها ثقافة مبنية على التسامح وتقبل الغير لتحقيق العيش المشترك. وعليه تتاح للمهاجرين فرصة المشاركة في المؤتمرات والندوات الثقافية ذات الصلة بالتراث اللامادي والتعاون المغربي الافريقي في التعريف بالثقافة الافريقية، فضلا عن فتح المجال أمام هؤلاء المهاجرين لتنظيم معارض حول المنتوجات الافريقية التي تعود لمناطقهم.

إن رهان تحقيق الاندماج الاجتماعي للمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المغرب، يقتضي استحضار جميع مجالات الحياة الاجتماعية بغية الوصول الى الاندماج الكلي، ولهذا الغرض قامت المملكة المغربية عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإصدار ورقة بحثية تخص موضوع الهجرة وسوق الشغل في 2018 (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2018)، حيث أن المغرب وقع على العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين ويخضع تشغيل المهاجرين لأحكام مدونة الشغل المغربية، إذ تتضمن هذه المدونة فصول قانونية تحدد حقوق وواجبات المهاجرين. يتضح على أن الاندماج على مستوى الشغل يمكن المهاجرين من الانخراط بشكل فعال في أنشطة الحياة اليومية من خلال بناء علاقات جديدة في مجال العمل من شأنها أن تسهل عليهم عملية الاندماج.

في إطار السياسة الجديدة للاندماج التي نهجها المغرب، فقد اتخذ المجلس الوطني لحقوق الانسان العديد من الإجراءات في هذا الباب ولعل من أهمها:

أولا: حظر كل شكل من أشكال العنف الذي يمارس ضد المهاجرين.

ثانيا: ضمان الولوج للعدالة الاجتماعية في حالة القاء القبض على أحد المهاجرين.

ثالثا: الدعم المادي والقانوني بالنسبة للمهاجرين القاصرين، مع ضمان الدعم النفسي والصحي للنساء ضحايا العنف.

رابعا: تسهيل تسجيل المواليد ومنح شهادة الوفاة.

إن القائمة طويلة فيما يخص الإجراءات التي اتخذها المجلس الوطني لحقوق الانسان بغرض تسهيل عملية اندماج المهاجرين، فإلى جانب ما سبق قد تم إطلاق حملة استثنائية في 2014 لتسوية وضعية المهاجرين المقيمين في المغرب بطريقة غير قانونية، وذلك بغرض تسهيل عملية ولوج المهاجرين إلى الخدمات العمومية كالصحة، السكن، والتعليم.

من الواضح أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي صاغها المغرب مراعاة للقانون الدولي للهجرة، فيها العديد من المزايا التي تساهم في إدارة ظاهرة الهجرة بشكل عقلاني، لكن مع ذلك فمن بين العيوب التي يمكن أن نعتبرها تتخلل هذه الاستراتيجية، هي عدم وجود رؤية شاملة وواضحة في إطار ملف الهجرة من الناحية القانونية، فإلى اليوم لا نجد قانون خاص باللجوء في المغرب ينظم عملية اللجوء بشكل قانوني، ومنظم لاسيما وأن المغرب يستقبل العديد من المهاجرين سواء من جنوب الصحراء أو غيرهم الطالبين للجوء. كما لا يوجد قوانين صريحة بخصوص الهجرة غير النظامية باستثناء القانون رقم 02 03 الذي يحدد إقامة الأجانب بالمغرب ومحاربة الهجرة غير الشرعية، وهذا يتطلب من المغرب اجتهادات قانونية في مجال الهجرة لنتحدث في يوم من الأيام عن مغرب يحسن إدارة تدفقات الهجرة النظامية وغير النظامية.

على الرغم من كل المجهودات التي بذلتها المملكة المغربية في سبيل تسهيل اندماج المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، إلا أن هذه المجهودات ظلت مقتصرة على مجالات محددة، مما أفضى إلى بروز اختلالات عدة أثرت على سير اندماج المهاجرين في الحياة الاجتماعية وأسهمت بشكل واسع في تقليص فرص استفادتهم من الخدمات الأساسية. لعل الواقع الاجتماعي يكشف عن عدد مهم من المهاجرين الذين ينتمون إلى جنوب الصحراء ولا يستفيدون من جملة من الحقوق الإنسانية، فضلا عن كون خطاب العنصرية والكراهية اتجاه هذه الفئة (المهاجرين) في تصاعد في عدد من المدن التي تشهد

استقرار وتوافد أعداد مهمة من المهاجرين، وهو ما يكشف عنه بشكل مباشر خطابات الكراهية والتحريض التي تنشر على منصات التواصل الاجتماعي حيث يتحول المهاجر إلى مصدر للإزعاج والفوضى، في سياق خطاب عنصري قائم على النظرة الدونية للمهاجرين.

على الرغم من أن المغرب قدم مجهودات جبارة من خلال سن قانون 02 03 الرامي إلى مكافحة الهجرة غير النظامية إلا أن عدد المهاجرين غير النظامين القادمين من جنوب الصحراء إلى المغرب في وتيرة تصاعد، فضلا عن أن تنزيل الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء قد كشف عن فشل المقاربة الأمنية في الحد من معدلات الهجرة غير النظامية، مما يتطلب انفتاح أكبر على البعد الإنساني القائم على اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي.

4. الاستر اتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من منظوروظيفي

في خضم العمل على تحليل مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، قد ارتأينا إلى الاعتماد على المنظور الوظيفي من منطلق أن المشكل الاجتماعي الذي عالجته الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء هو مشكل اندماج المهاجرين الافارقة في النسيج المغربي، فنتيجة تحول المغرب خلال السنوات الأخيرة من محطة عبور إلى بلد استقرار لعدد مهم من المهاجرين لاسيما أفارقة جنوب الصحراء، فقد تطلب الأمر التفكير في مجموعة من الآليات والوسائل التي كان الهدف الأساسي منها هو العمل على مساعدة المهاجرين على الاندماج في المجتمع. وبذلك شكلت الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء كسياسة قائمة على صياغة مجموعة من البرامج الهادفة إلى تيسير اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي آلية مهمة. ومن هنا تتحدد وظيفة الاستراتيجية في تسهيل سبل اندماج هذه الفئة من المهاجرين، ومن منطلق المنظور الوظيفي فالمجتمع مبني بالأساس على مجموعة من الأدوار الاجتماعية التي تقسم بين أفراد المجتمع في إطار الحفاظ على التوازن الاجتماعي، وبذلك فالمهاجرين بدورهم تناط بهم مجموعة من الأدوار الاجتماعية التي ينبغي عليهم القيام بها باعتبارهم يشكلون جزء من المجتمع سواء تم الاعتراف بهم على هذا الأساس أو لم يتم الاعتراف بهم.

ركزت الاستراتيجية الوطنية على تسوية وضعية عدد مهم من المهاجرين المتواجدين على التراب المغربي سواء الذين دخلوا بطرق مشروعة أو غير مشروعة؛ حفاظا على وحدة المجتمع وتماسكه، إذ تمت عملية التسوية القانونية الأولى للأجانب في وضعية غير قانونية خلال سنة 2014، إذ "أعلن المجلس الوطني لحقوق الانسان خلال 31 دجنبر 2014 وضع حوالي 27130 طلبا للتسوية لمهاجرين من أصول 115 جنسية، كما أن 9716180 حصلوا على قبول إيجابي للتسوية. أما عملية التسوية الثانية فقد تمت خلال دجنبر 2016 إذ تم وضع طلب ما مجموعه 25600" (احمدون، 2021، ص 27)، وقد تمكنت هذه الفئة من الحصول على بطاقة الإقامة وبالتالي أصبحت تعيش بشكل قانوني في المغرب.

إن انتقال المهاجرين من جنوب الصحراء للمغرب، يعكس وجود مجموعة من الحاجيات التي يطمح هؤلاء المهاجرين إلى تحقيقها في المغرب، فكثيرا منهم كانت دوافعهم للهجرة بسبب الحروب والكوارث الطبيعية، وتم اختيار المغرب على أساس أنه بلد الاستقرار والأمن، وبالتالي كان لابد للمغرب أن يتخذ مجموعة من الإجراءات والاستراتيجية التي يهدف من خلالها إلى تحقيق حاجيات المهاجرين، فالشغل، السكن، التعليم، الصحة، كلها حاجيات للمهاجر التي ينبغي أن يوفر المغرب أرضية جيدة لتحقيقها في ظل ظروف احترام الآخر المختلف وتعزيز مبدأ العيش المشترك، ومن هنا كانت الاستراتيجية الوطنية للهجرة

واللجوء إحدى الركائز الأساسية التي استند عليها المغرب في عملية اندماج المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء عبر مجموعة من المجالات الاساسية (الجريدة الرسمية، 2014):

ففي مجال الشغل، يعمل المغرب على تسهيل ولوج المهاجرين لسوق الشغل من خلال التعريف بحاجيات سوق الشغل المغربية وأهم الفرص والإمكانات المتاحة، مع ضمان مجموعة من الحقوق والواجبات للمهاجر.

وفي مجال التعليم، ركز المغرب من خلال مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على تمكين أبناء المهاجرين من الوصول إلى نظام التعليم سواء النظامي أو غير النظامي على قدم المساواة بين اللاجئين والمهاجرين الشرعيين مع ضمان تكوينات خاصة للمهاجرين للتعريف باللغات والثقافات المغربية المتنوعة.

وعلى المستوى الصحي: العمل على ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين إلى العلاج بنفس الشروط المتوفرة للمواطنين المغاربة، وهنا يأتي دور جمعيات المجتمع المدني من خلال عملها على مساعدة المهاجرين على الولوج للمرافق العمومية الصحية.

وفي مجال التكوين المهني، تقوم الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء على ضمان ولوج المهاجرين لمراكز التكوين المهني من خلال تسهيل اندماجهم في مسار التكوين المهني وخاصة بالنسبة للمهاجرين النظاميين، إذ من شأن هذه التكوينات أن تساهم في الانخراط الإيجابي للمهاجرين في سوق الشغل المغربية.

أما في مجال السكن فتضمن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء الحق في السكن لمجمل المهاجرين النظاميين، وكذا اللاجئين من منطلق أن السكن حق للجميع وذلك في إطار الشروط التي تتوفر لدى المواطنين المغاربة.

إن هذه الإجراءات التي قامت عليها الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء قائمة على مجموعة من الرهانات الأساسية وهي أربعة رهانات كالتالي:

- الرهان الإنساني: عن طريق محاربة الاتجار بالبشر واحترام حقوق المهاجرين مع نبذ كل أشكال التميز والعنصرية.
- رهان الاندماج يتأطر ضمن تسهيل ولوج المهاجرين وخاصة الموجودين في وضعية قانونية إلى جانب اللاجئين إلى المجالات السالفة الذكر.
- رهان السياسة الخارجية والحكامة: عن طريق التعاون الدولي والاعتراف بأن الهجرة وتأثيراتها العالمية تدخل ضمن مسؤولية الجميع.
- الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: اعتبار الهجرة كعامل مساعدة على التنمية وليس كعائق.

بغية تنزيل مضامين هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، فإن الأمر يقتضي بالضرورة أن نستحضر وظيفية كل مؤسسة على حدة في حرصها على الاستجابة لحاجيات المهاجرين وفقا ما تنص عليه الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق اندماج المهاجرين في النسيج الاجتماعي المغربي. فالاندماج وفق التصور الوظيفي هو مسؤولية الدولة قبل أن يكون مسؤولية الافراد، بمعنى لابد أن تكون هنالك مجهودات جبارة من طرف مجمل المؤسسات والقطاعات المسؤولة والعمل جنبا إلى جانب في سبيل تحقيق الاندماج المراد للمهاجرين. "فالمجتمع يشبه بالكائن العضوي الحي...الذي يتكون من مجموعة من العناصر والبنيات والأنظمة، ويؤدي كل عنصر من هذه العناصر وظيفة ما داخل هذا الجهاز المجتمعي"

(حمداوي جميل، 2015، ص50) كما تقول بذلك الوظيفية، واستمرارية هذا الكائن رهين باستمرار الوظائف والأدوار التي يقوم بها جميع أعضاء الجسم، فحدوث أي خلل على مستوى عنصر معين ينعكس سلبا على باقي العناصر ويؤدي إلى حدوث اختلالات عميقة. إنه الأمر نفسه يحدث للمجتمع في علاقته بالأدوار الاجتماعية المنوطة بجميع المؤسسات الاجتماعية وارتباطا بالمهاجرين يمكن القول على أن المهاجر مادام أنه أصبح عضو في المجتمع فبطريقة أوتوماتيكية قد منحت له وظيفة معينة من طرف المجتمع ينبغي عليه القيام بها، لنتحدث عن ذلك التماسك والتوازن الاجتماعي الذي لا يتحقق إلا بوجود انسجام تام بين جميع أعضاء المجتمع. ولأجل ضمان هذا التوازن والانسجام لابد من الاعتراف بالمهاجر على أساس أنه عضو مندمج في المجتمع ليساهم بشكل أكبر في خدمة هذا الآخر.

يركز الاتجاه الوظيفي في دراسة الظاهرة الاجتماعية على دراستها في زمنها الراهن دون العودة إلى دراسة المسار التاريخي الذي قاطعته الظاهرة لأن ذلك من اختصاصات التاريخ، ومن هنا نجد أن الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء قد عملت على دراسة ملف الهجرة في علاقته بالاندماج في وقتنا الراهن، وما يطرحه واقع استقبال المغرب لأعداد كبيرة من المهاجرين الوافدين على المنطقة من تحديات واكراهات سواء كانت ذات طابع اجتماعي، اقتصادي أو حتى سياسي.

بالاستناد على التصور الوظيفي في تحليل مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، يمكن تسليط الضوء على الأنظمة الأربعة التي سبق أن تحدث عنها تالكوت بارسونز والتي يفسر من خلالها وظيفية الفعل الاجتماعي، لنفهم بذلك تحديات اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي:

النظام البيولوجي: يقوم على أساس أن وظيفة المجتمع هي تحقيق مجموعة من الحاجيات البيولوجيا التي يتم الاستجابة لها ثقافيا عبر مجموعة من الاليات، وهو التصور الذي يتزعمه مالينوفسكي في الانتروبولوجيا والذي يعتبر أن كل حاجة طبيعية تقابلها استجابة اجتماعية. فالحاجة إلى الامن بالنسبة للمهاجر على سبيل المثال تقتضي توفير السكن لهذا المهاجر كأولوية وكمدخل أساسي للاندماج.

نظام الشخصية: له ارتباط بشخصية الفرد المهاجر وهنا يمكن القول على أن هذا يعبر عن مجموع الاستعدادات القبيلة التي تكون عند المهاجر للاندماج في المجتمع الجديد، ففي غياب استعدادات قبلية للمهاجر بنية الاندماج تظل كل المحاولات التي تبذلها الدولة والجهات المعنية محدودة.

نظام اجتماعي: يتحدد من خلال العلاقة التفاعلية القائمة بين المهاجر والمجتمع المضيف (المغرب)، أي مدى تفاعل المهاجر من جنوب الصحراء مع المواطنين المغاربة في مجمل السياقات اليومية، فهذا التفاعل يعد مدخلا أساسيا لتحقيق الاندماج.

نظام الثقافة: في هذا الصدد يمكن أن نتحدث عن مدى انخراط وتقبل المهاجر من جنوب الصحراء للثقافة المغربية ومدى تكيفه معها، خاصة وأن المغرب يراهن على التنوع ويتقبل الاختلاف ويسعى إلى تحقيق التعايش المشترك بين مختلف فئات المجتمع، ومن خلال الاستراتيجية فإنه يراهن بشكل كبير على هذا الاختلاف كمدخل أساسي لاندماج الافارقة جنوب الصحراء في النسيج الاجتماعي، وعليه يتم التشجيع على تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة هؤلاء المهاجرين بغية التعريف بالثقافة المغربية على اختلافها وتنوعها.

يتأسس المجتمع حسب النظرية الوظيفية على أربع وظائف أساسية، يهدف من خلالها إلى الحفاظ على التماسك والاستقرار الاجتماعي ويمكن أن نحلل قضية اندماج المهاجرين في المجتمع المغربي، وفقا لهذه الوظائف. يتم الحديث في البداية عن التكيف بمعنى طريقة تكيف الأفراد مع كل وضعية اجتماعية جديدة، فدخول المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء للمغرب يعني أنهم أمام وضعية اجتماعية جديدة غير مسبوقة، إنهم أمام مجتمع جديد له ثقافة وخصوصية مختلفة تماما عن تلك التي اعتادوا عليها في بلدان الأصل، ومن هنا يبتكر المهاجرين مجموعة من الآليات للتكيف مع المجتمع الجديد. وفي خضم مضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء نجد أن عملية التكيف تتم عبر التعريف بالثقافة المغربية وفتح مجال للنقاش بين المهاجرين والمواطنين. ثم الوظيفة الثانية تتحدد في تحقيق الأهداف أي أن المهاجرين لهم مجموعة من الأهداف يسعون لتحقيقها من خلال الهجرة، وبذلك تعمل الاستراتيجية على تحقيق الهدف الأكبر وهو الاندماج في النسيج المغربي، أي ادخال العناصر الجديدة الذين هم المهاجرين في البنية الاجتماعية المغربية. وأخيرا يتم الحديث عن وظيفة إدارة التوترات؛ وهنا يمكن أن نستحضر المجهودات التي قام بها المغرب عبر الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء من خلال التأكيد على نبذ كل أشكال التميز والعنصرية التي يمكن أن تمارس ضد المهاجرين وهو ما ينص عليه الدستور المغربي كذلك في إطار احترام الجميع.

خلاصات عامة

أولا: يطرح موضوع اندماج أفارقة جنوب الصحراء بالمغرب، تحديات بالجملة، منها ما يتعلق بعوائق ترتبط بالمهاجرين أنفسهم، الذين لا يستطيعون بأي شكل من الأشكال التخلي عن ثقافتهم التي جاؤوا بها من بلدانهم الأصلية بغية الاندماج في النسيج الاجتماعي المغربي، ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار مجموع التمثلات الاجتماعية التي ترسخت لدى عدد من المواطنين المغاربة حول أفارقة جنوب الصحراء، عائقا اجتماعيا يحول دون اندماج المهاجرين بالشكل الذي ينبغي.

ثانيا: السياسات العمومية التي يتبنها المغرب فيما يخص تنظيم استقرار المهاجرين بالمغرب، والعمل على الحد من وتيرة الهجرة غير النظامية، تستلزم انخراط مكثف من طرف جمعيات المجتمع المدني، هذا الأخير الذي ينبغي أن يقوم بدور التوعية والتحسيس من جهة، ويساهم في ترسيخ قيم تقبل الآخر المختلف واحترامه من جهة ثانية، مما سينعكس إيجابا على اندماج المهاجرين في مجتمع يؤمن بالاختلاف ويتعايش معه.

ثالثا: لابد من تشجيع المهاجرين على الانخراط في أنشطة الحياة الاجتماعية داخل المجتمع المغربي، دون اقصاء للثقافة الأم التي يحملونها. فالمهاجر نفسه منذ الوهلة التي يدخل فيها المغرب بين ثقافتان؛ ثقافة نشأ فيها ويستمد منها سلوكه، عاداته، قيمه، وثقافة جديدة (مغربية) يقتضي الواقع منه أن يتعايش معها ويكون فردا فاعلا داخل نسق من العلاقات والتفاعلات الاجتماعية. وعليه لابد أن تخصص برامج ولما لا دورات تكوينية، تهدف إلى التعريف بالثقافة المغربية وتسعى إلى فهم ثقافة المهاجرين، من خلال تسليط الضوء على نقط التشابه والاختلاف.

خاتمة

من المؤكد على أن المغرب بذل ومازال يبذل مجهودات كبيرة في مجال الهجرة واللجوء، على اعتبار أن ملف الهجرة يمثل أولوية لا يقبل التنازل. وهو ما يتجسد من خلال القوانين والتشريعات الوطنية ذات الصلة بتدبير ملف الهجرة، إلى جانب انخراط ومصادقة المغرب على مجموعة من الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق المهاجرين، وهو ما يعكس على الدوام العناية الدائمة التي يمنحها المغرب للهجرة.

إن الهجرة ليست قضية سياسية أو اقتصادية فحسب بل هي مسألة اجتماعية شديدة التعقيد، تستلزم على الدوام انخراط جميع الفاعلين للعمل على تحسين جودة القوانين والتشريعات التي تصاغ في ميدان الهجرة. فالمقاربة الأمنية وحدها ليست كافية للحد من الهجرة غير النظامية بل لابد من مقاربة اجتماعية ونفسية، من خلالها ننفذ إلى عمق الظاهرة ونفهمها بصورة أوضح.

بخصوص المهاجرين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء فإنهم اليوم صاروا جزء لا يتجزأ من النسيج المغربي العام، إذ بدورهم أصبح لهم دور كبير في المجال الاقتصادي والاجتماعي ويساهمون في مجالات التنمية بمختلف أشكالها، مما يقتضي زيادة مجهودات المغرب لأجل اندماج أكبر لهذه الفئة في المجتمع. فالمغرب بالنسبة لأغلب المهاجرين من جنوب الصحراء يفتح أمامهم فرصا لبناء حياة اجتماعية متوازنة في سياق توفير ظروف العيش الكريم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- المنظمة الدولية للهجرة، (2018) . تقرير الهجرة في العالم.
- فوشان، عبد القادر، الاندماج الاجتماعي: المفهوم، الابعاد والمؤشرات، جامعة وهران.
- مالكي، امحمد. (2013). الاندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية.
- أناس ابن الشيخ، (2022). المهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور واكراهات المعيش اليومي. مجلة سوسيولوجيون، المجلد الثالث، العدد 1.
- رفيق أيت تكنتا، (2021). صورة المهاجرين جنوب الصحراء في الذهنية المغربية وتأثيرها على اندماجهم الاجتماعي والثقافي داخل المجتمع المغربي: مقاربة سوسيوتاريخية. مؤلف جماعي. الهجرة الدولية والديناميات السوسيومجالية: السياقات، التجليات، الافرازات. المركز الديمقراطي العربي، الطبعة الأولى.
- المملكة المغربية. (2003). قانون 02 03 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية والهجرة غير المشروعة. وزارة العدل، مديرية التشريع.
- الجريدة الرسمية. (2011). دستور 2011. مديرية الطبعة الرسمية. المملكة المغربية.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2018). الهجرة وسوق الشغل.

- احمدون، نجلاء. (ماي 2021). الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء وتحديات الاندماج. مجلة ابن خلدون للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية. العدد1.
- الجريدة الرسمية. (2013). الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء. المملكة المغربية. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة.
- حمداوي جميل. (2015). نظريات علم الاجتماع. شبكة الألوكة، الطبعة الأولى.

المراجع باللغات الأجنبية

- Royaume du Maroc, « Politique nationale d'immigration et d'asile », Rapport 2020

Romanization of Arabic Bibliography

1. Al-Munaẓẓamah al-Duwalīyah lil-Hijrah (International Organization for Migration). 2018. *Taqrīr al-hijrah fī al-ʻālam (World Migration Report)*.

2. Fūshān, ʻAbd al-Qādir. n.d. *Al-Indimāj al-ijtimāʻī: al-mafhūm, al-abʻād wa-al-muʼashshirāt (Social Integration: Concept, Dimensions and Indicators)*. Jāmiʻat Wahrān.

3. Mālikī, Amḥammad. 2013. *Al-Indimāj al-ijtimāʻī wa-binā' mujtama' al-muwāṭanah fī al-Maghrib al-Kabīr (Social Integration and Building a Society of Citizenship in the Greater Maghreb)*. Al-Markaz al-ʻArabī lil-Abḥāth wa-Dirāsat al-Siyāsāt, al-Muʼtamar al-Sanawī al-Thānī lil-ʻUlūm al-Ijtimāʻīyah wa-al-Insānīyah.

4. Anās Ibn al-Shaykh. 2022. "Al-Muhājirūn min Ifrīqiyā Janūb al-Ṣaḥrā' fī al-mujtama' al-Maghribī: bayn riḥlat al-ʻubūr wa-ikrāhāt al-maʻīsh al-yawmī (Migrants from Sub-Saharan Africa in Moroccan Society: Between the Crossing Journey and the Constraints of Daily Living)." *Majallat Sūsiyūlūjiyūn*, al-Mujallad 3, al-ʻAdad 1.

5. Rafīq Ayt Taktā. 2021. "Ṣūrat al-muhājirīn Janūb al-Ṣaḥrā' fī al-dhihnīyah al-Maghribīyah wa-taʻthīruhā ʻalá indimājihim al-ijtimāʻī wa-al-thaqāfī dākhil al-mujtama' al-Maghribī: muqārabah sūsiyūtārīkhīyah (The Image of Sub-Saharan Migrants in the Moroccan Mentality and Its Impact on Their Social and Cultural Integration Within Moroccan Society: A Socio-Historical Approach)." In *Al-Hijrah al-Duwalīyah wa-al-Dīnāmīyāt al-Sūsiyū-Majālīyah: al-Siyāqāt, al-Tajallīyāt, al-Ifrāzāt (International Migration and Socio-Spatial Dynamics: Contexts, Manifestations, Outcomes)*. Al-Markaz al-Dīmuqrāṭī al-ʻArabī, al-Ṭabʻah al-Ūlá.

6. Al-Mamlakah al-Maghribīyah (Kingdom of Morocco). 2003. *Qānūn 02 03 al-mutaʻalliq bi-dukhūl wa-iqāmat al-ajānib bi-al-Mamlakah al-Maghribīyah wa-al-hijrah ghayr al-mashrūʻah (Law 02-03 Concerning the Entry and Residence of Foreigners in the Kingdom of Morocco and Irregular Migration)*. Wizārat al-ʻAdl, Mudīrīyat al-Tashrīʻ.

7. Al-Jarīdah al-Rasmīyah (Official Gazette). 2011. *Dustūr 2011 (Constitution of 2011)*. Mudīrīyat al-Ṭab‘ah al-Rasmīyah, al-Mamlakah al-Maghribīyah.

8. Al-Majlis al-Iqtiṣādī wa-al-Ijtimā‘ī wa-al-Bī‘ī (Economic, Social and Environmental Council). 2018. *Al-Hijrah wa-sūq al-shughl (Migration and the Labor Market)*.

9. Aḥmadūn, Najlā’. May 2021. "Al-Istrātījīyah al-Waṭanīyah lil-Hijrah wa-al-Lujū’ wa-taḥaddiyāt al-indimāj (The National Strategy for Migration and Asylum and the Challenges of Integration)." *Majallat Ibn Khaldūn lil-Dirāsāt al-Qānūnīyah wa-al-Iqtiṣādīyah wa-al-Ijtimā‘īyah*, al-‘Adad 1.

10. Al-Jarīdah al-Rasmīyah (Official Gazette). 2013. *Al-Istrātījīyah al-Waṭanīyah lil-Hijrah wa-al-Lujū’ (The National Strategy for Migration and Asylum)*. Al-Mamlakah al-Maghribīyah, Al-Wizārah al-Mukallafah bi-al-Maghāribah al-Muqīmīn bi-al-Khārij wa-Shu’ūn al-Hijrah.

11. Ḥamdāwī, Jamīl. 2015. *Naẓarīyāt ‘ilm al-ijtimā’ (Theories of Sociology)*. Shabakat al-Alūkah, al-Ṭab‘ah al-Ūlá.